الملاحة على الفراتين

واتفاق المصرف الالماني مع شركة لنج

La Navigation sur le Tigre et l'Euphrate. Entente entre le Deutsch Bank et l'Euphratis and Tigris Steam Navigation Company.

كتب احد مراسلي جريدة « صدى باريس الفرنسوية » رسالة من لندن، هذا تعريبها ، (نقلاً عن عددها ١٠٢٣٦ الصادر بتاريخ ١٢ آب من هذه السنة) قال :

لندن في ١١ آب ١٩١٢.

بلغ لندن هذه الايام خبر مهم وهو : ان المصرف الالماني (دج بنك) صاحب السكة الحديدية البغدادية ، اتفق مع شركة لنج ، صاحبة البواخر التي تسير على الفراتين على الامور الآتية ، وذلك انه تألفت في ٣ تموز ، في بروسل عاصمة بلجكة ، « شركة النقليات النهرية في الشرق » ، وقد تقرر غرضها بموجب العهد الآتي :

١ . شراء او بناء او تحصيل مراكب بخارية وجنائب (اي دوبات) ، لنقل معدات السكة الحديدية على شط العرب ، ودجلة ، والفرات، وسواعدها في ديار العرب العثمانية ، وتحصيل انواع البضائع لتنقل على تلك البواخر والجنائب .

٢ . كراء او استكراء بواخر وجنائب ، لنقل المواد التي تحمل على ذينك النهرين ، او على شعبهما وسواعدها .

٣ . المراجعة مع الحكومة العثمانية لتاليف « شركة انكليزية المانية عثمانية » تاخذ على نفسها ما لها وعليها ، وكذلك تاخذ على نفسها معاهدات الشركة التي غايتها هذه الشروط .

٤ . بيع ، ونقل ، وكراء ، وتبديل المشروعات ، او قسم منها . وكذلك الاملاك والعقارات مهما كانت ، وما لها من الحقوق مهما كان زمانها ، وبيع او وهب استثمارها او استعمالها .

٥ . وبالجملة عن كل ما يتعلق بالشؤون المذكورة . وللشركة ان تهتم ما عدا

ذلك بالاعمال والاشغال غير المذكورة هنا ، اذا اذن لها اغلب المساهمين .
فهذا ما يتعلق بغرض الشركة .

فالمادة الثالثة والرابعة تشيران الى صفة الشركة التي هي موقتة لا غير وسهولة حدود دائرة اشغالها ، تمكنها من ان تتكيف بموجب ظروف الاحوال

اما راس مال الشركة فهي عبارة عن مليوني فرنك ونصف مليون (٢،٥٠٠،٠٠٠) ، تقسم الى ٥٠٠٠ سهم . وكل سهم عبارة عن ٥٠٠ فرنك وقد دفع منها عشرة في المائة . ولكل من شركة لنج والمصرف الالماني ٢٤٩٧ سهماً . وتمثلو المصرف الالماني هم الادباء هلسريخ مدير المصرف الالماني Helserich ، واتوريايسا Otto Riese ، وكنراد بيشوف Conrad Bischoff وتمثلو الاسهم الانكليزية هم الفضلاء هنري ف. د. لنج Henry F. D. Lynch وب. پري P. Parry ، والسير جارلس ارشيبلد نيكولصن Sir Charles Archibald Nicholson وقد اتخذ كل منهم سهماً واحداً لنفسه ، وعلى هذا يكون راس المال مقسوماً على السواء بين القبيلين الانكليز والالمان .

اما اصل هذه الشركة فهو هذا : يرتقي امتياز تسيير مراكب لنج الى سنة ١٨٣٤ وذلك ان الحكومة العثمانية ارادت ان تكافئ احسن المكافاة الربان الانكليزي لنج ، لما فعله من المآثر للدولة العثمانية . فاجازت له ان يسير على الفراتين مركبين بخاريين . فاسس الربان المذكور شركة لينتفع بهذا الامتياز . ثم زاد مع الزمان عدد البواخر بفضل ماجاد به أصحاب هذه الشركة من الهدايا (البخاشيش) ، على الطريقة المالوفة يومئذٍ في عهد عبد الحميد فانتقل حينئذٍ ذلك الامتياز الى صورة مشروع يتعلق بالامة الانكليزية .

وفي سنة ١٩٠٩ ، كانت نهاية ايام الامتياز (١) فالح اصحاب الشركة على الحكومة الانكليزية ان تفرغ وسعها لتجديد هذا الامتياز وكان ذلك في اليوم الثاني من ثورة شبان الترك . فطلب مبعوثو بغداد حرية الملاحة على نهري دجلة والفرات وفروعهما وكان يندهم في

(١) الاصح : حاولت شركة لنج بواسطة حكومتها الانكليزية شراء المراكب العثمانية وضمها الى مراكبها . (لغة العرب)

هذه الدعوى اعداء وخصوم شركة لنج الذين نشأوا لها فجأة ، فقاوموا تجديد ذلك الامتياز مقاومة عنيفة بل مقاومة الابطال الصناديد .

فلما رأت وزارة حسين حلمي باشا ذلك السد المنيع القائم في وجهها لم تستطع ان تلبي طلب الوزارة الخارجية الانكليزية ، ففكرت في طريقة تجمع بين الاد رتين النهريتين : ادارة لنج الانكليزية وادارة البواخر العثمانية . التي لها عدة مراكب تسير على الرافدين . فعرضت الوزارة هذا الفكر في ١١ ك ١ سنة ١٩٠٩ على مجلس الندوة ، فلم يتح لها بعد ذلك ان تعتني بالامر لان حلها رجع الى الغد المقبل ولم يقبل ذلك الغد وعلى هذا الوجه حصلت شركة لنج على امتيازها الاول ، بدون ان يتم منه شيء يذكر .

هذا وكانت شركة سكة حديد بغداد قد يسر لها في المعاهدة التي حصلت عليها سنة ١٩٠٣ ، ان يكون لها حق ، لان تنقل على الفراتين ، وشط العرب ، المعدات اللازمة ، لبنا ، واستثمار الخط ونقل عماله في مدة الاشتغال به . فاستصوبت شركة السكة ان تتفق بهذا الخصوص مع شركة لنج ، لكن لما سمع الباب العالي بهذا الاتفاق ، جاهر بانه لا يوافق شروط الامتياز المشروطة على الشركتين : شركة سكة الحديد وشركة لنج . ولهذا حتم عليها ان تتفق مع شركة بواخر الادارة العثمانية النهرية ، اوان تستحصل لنفسها بواخر تتخذها لمصالحها . فاتفقت الشركتان المذكورتان على ادخال شركة المراكب العثمانية ايضاً في هذا الشان ، وعلى هذه الصورة تاسست الشركة البلجيكية التي من واجباتها العناية بتحقيق هذه المساعي والسهر عليها .

وحل هذه المعضلة على هذا الوجه مفيد للباب العالي ، ولهذا يؤمل خروج هذا الفكر الى عالم الحقيقة .

ان خطورة هذه المعاملة تفوق بكثير موضوعها ، لانها عبارة عن اول تضافر ، يكون انكليزياً المانياً في آسية الوسطى . وهذا وحده كاف لان يشار اليه بالبنان . فكون المصرف الالماني ، الذي هو المحرك الاول لسكة حديد بغداد ، يتدخل تدخلاً بيناً في هذه المسئلة ، يجعلها في مقام سام من الخطورة والشان . هذا فضلاً عن ان المتداخل فيها ايضاً ، هو لنج ، الرجل المعروفة

مصالحه فى بلاد ايران ، وديار العراق لاطلاعه الكافى على هذه الاقطار ،فيزيد حضوره المسئلة مكانة ورفعة فى مسائل آسية الوسطى .

ان الفاضل لتيج ، كثيراً ما انضم الى حزب المتطرفين المتذمرين من سياسة السيرادورد غراى . ومداخلاته مع النقابة المالية ، التى يرأسها السيرارنست كاسل ، معلومة لدى الخاص والعام . فيكون من البديهى تقرب هذا الائتلاف الذى حصل من سفرة السيرارنست كاسل الى برلين ، فى الوقت الذى أقام الاديب هلدان فى عاصمة ديار المانية . فهو الذى دبر ، فى سنة ١٩٠٣ مع الاديب فون غويتر . فكر مساعدة الانكليز فى سكة حديد بغداد . ومنذ ذاك الحين كان له المقام الاول بمنزلة متوسط بين المالية الالمانية وبين المالية الانكليزية .

هذا وقد بلغ المحافل السياسية المطلعة احسن الاطلاع على الاخبار الجارية بين الدول ان مساعدة الانكليز لسكة حديد بغداد تعاد فتجدد . وقد اخذ من يهمهم الامر ان يسعوا كل السعى بين المصرف الالمانى وبين مصرف امة الترك ، (١) الانكليزى . والحال ان مؤسس هذا المصرف الاخير هو السير ارنست كاسل فى سنة ١٩٠٨ بعد ان رفض ماطلبه منه المصرف العثمانى فى الاشتراك معه . وذلك لانه لم يرد ان يقيد نفسه اوانه لم يرد ان يغض من نفسه بتشاركه مع المصرف العثمانى المتعاهد مع سكة حديد بغداد . لكنه لم يحل عن فكره وهو ان يمد شركة سكة حديد بغداد بما فى امكانه من مساعدته اياه بمال الانكليز .وهذا ما يجعله فى مقدمة هذا الاقتصاد المالى للبلادين ، بل بيت قصيده ،وقلادة جيده .

فهذا الآفاق الغريب هو هو الذى توجه اليه الانظار ، وتلوى اليه عنان الافكار ، اذ قد يكون اساساً لمراوغة او محاولة تصرف فيها اسهم سكة بغداد فى انكلترا ، تلك الاسهم التى تتداعى فى صناديق المصرف الالمانى .ومن الواجب تصريفها لا كمال الاشغال فى بر الاناضول (اى آسية الصغرى).فتدبر ان كنت من الايقاظ . والسلام .

(١) ويقال ان اسمه فى الاستانة « المصرف المالى » . (لغة العرب)